ليس الموت
أسوأ ما في الأمر..
إنه أيضاً الانتظار!

تقرير خاص بمكتب المفوضية العليا لحقوق
الإنسان بالأمم المتحدة OHCHR

أعد هذا التقرير اللوبي النسوي السوري
جمانة سيف، سيما نصار، ريما فليحان

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

اللوبي النسوي السوري
Syrian Feminist Lobby

ليس الموت أسوأ ما في الأمر.. إنه أيضاً الانتظار!

من منشورات اللوبي النسوي السوري
اللوبي النسوي السوري
Syrian Feminist Lobby
www.syrianfeministlobby.org

جميع الحقوق محفوظة. © 2022

يجوز استخدام محتويات هذا التقرير ونسخها لأغراض غير تجارية، على أن تتم الإشارة إلى المصدر.

هذا التقرير بدعم من
المبادرة النسوية الأورومتوسطية

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

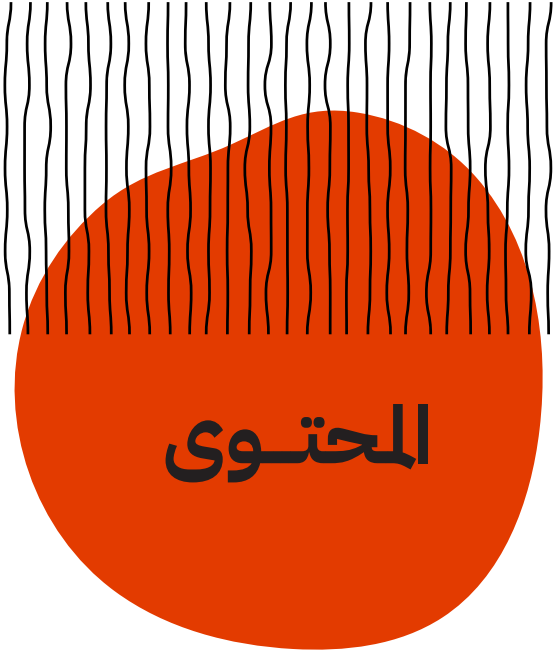

المحتـوى

المقدمة ٤

منهجية التقرير ٥

ملخص التقرير ٦

التحديات التي تواجهها الأسر ٨

التحديات الأمنية ٨

في مناطق سيطرة النظام السوري ٨

في مناطق خارج سيطرة النظام والأسر في الخارج ١٠

التحديات الاجتماعية ١١

التحديات النفسية ١٢

التحديات الاقتصادية ١٥

الاحتياجات المتعلقة بعوائل المختفين والمختفيات ١٧

معرفة مصير المختفين والمختفيات ١٧

الدعم القانوني ١٧

الدعم الاقتصادي ١٧

الدعم الاجتماعي ١٧

الدعم النفسي ١٨

الحاجة إلى استعادة الثقة بالمؤسسات الدولية ١٨

التوصيات ١٩

المقدمة

يعتبر الاختفاء القسري واحداً من أشد انتهاكات حقوق الإنسان خطورة نظراً لأثره على الشخص المختفي وأقاربه ومحيطهم المحلي ومن ثم المجتمع ككل، ولا ينتهي تأثيره عليهم بوقف النزاع. وقد اتبعته الحكومة السورية كاستراتيجية للتخلص من معارضيها وإرهاب خصومها واسكاتهم منذ سبعينات القرن الماضي، وكان سلاحها الأهم في سحق الحراك الشعبي ضدها. وقد مورست أعمال الإخفاء القسري من احتجاز تعسفي، وخطف، وحرمان من الحرية، وتجريد من حق حماية القانون، والأمان، وعدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية على نحو منتظم ما جعلها ترقى إلى جريمة ضد الإنسانية.

إن منع الحكومة السورية وصول الجهات الحقوقية السورية والدولية إلى مراكز الاحتجاز، وفرض تعتيم كامل عليها، والخوف من أعمالها الانتقامية التي قد تطال أفراد عائلة المختفي/ة في حال التبليغ، جعل من الاستحالة معرفة العدد الحقيقي للمُختفين/ات قسرا في سوريا. وتشير أقل التقديرات إلى اختفاء ما يفوق المئة ألف شخص خلال الأحد عشر عاما الماضية، وإلى اليوم لا يزال الأشخاص يختفون بشكل منتظم بأبشع الطرق.

ارتكبت الأطراف الأخرى، كتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والفصائل المسلحة الأخرى جريمة الإخفاء القسري، وقد فاقم من تعقيد الوضع طول أمد الصراع والهجرة القسرية وتعاقب سلطات قوى مختلفة على منطقة جغرافية واحدة، في ظل فوضى السلاح وسيادة الإفلات من العقاب، حيث تعيش آلاف العائلات منذ سنوات في حالة من عدم اليقين، لانعدام المعلومات حول مصير أقاربهم.

للاختفاء القسري عواقب جنسانية تؤثر بشكل خاص على النساء، إذ تحمل الأمهات والزوجات والأخوات والأطفال تبعات الاختفاء القسري المباشرة مع تجرع ألم الانتظار. وغالبا ما تقود النساء عملية البحث عن الحقيقة ومحاولة معرفة مصير أحبائهن، بالإضافة الى مسؤولية رعاية الأطفال وحماية بقية أفراد الأسرة. وفي رحلة البحث هذه، يكن عرضة لأخطار عدة منها الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والاعتداءات الجنسية والابتزاز المادي والجنسي وأشكال أخرى من العنف.

يسلط هذا التقرير الضوء على تبعات الاختفاء القسري على النساء والأطفال والمجتمعات المتضررة، ويبرز العقبات التي تواجهها النساء خاصة، و عائلات المختفين/ات بشكل عام، خلال رحلة بحثهم عن أحبائهم بعد مضي ما يقارب الأحد عشر سنة على الصراع في سوريا، وذلك عبر تحليل مقابلات أجريت مع أفراد عائلات أشخاص مختفيين قسراً أغلبهم من النساء، كما تم التركيز بشكل خاص على النساء في عائلات المختفين قسرياً، ومنهن أيضا من كن ضحايا الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري في أوقات سابقة، وقد تمت مراعاة تنوع الجهات المرتكبة للانتهاك وتنوع ظروف العائلات ومكان إقامتها، في محاولة أن تكون العينة تمثيلية لرصد كل التحديات.

منهجية التقرير

أجرى فريق البحث لغاية هذا التقرير ٢٢ مقابلة فردية بينهم ١٧ امرأة و٥ رجال هم أقارب ٤٠ شخص من ضحايا الاختفاء القسري، بينهم ٢٤ أنثى و١٦ ذكر منهم ٧ أطفال، وقد شملت قائمة الضحايا أشخاصاً اختفوا منذ عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠٢١.

جرت المقابلات خلال شهري نيسان وأيار من عام ٢٠٢٢ , توزعت أماكن إقامة الأشخاص الذين أجريت المقابلات معهم؛
داخل سوريا: مناطق سيطرة الحكومة السورية، مناطق خاضعة لسيطرة فصائل معارضة مسلحة، مناطق تخضع لسيطرة هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة)، مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية وفي المخيمات الحدودية
في الخارج: دول الجوار، وأوروبا وأمريكا وكندا.

تم الحرص على تحقيق التنوع من حيث جهة المسؤولية عن ارتكاب جريمة الاختفاء القسري؛ الحكومة السورية، داعش، هيئة تحرير الشام، جيش الإسلام، الجيش الوطني المدعوم من تركيا.
جرت أغلب المقابلات عبر الانترنت بسبب تعذر الوصول إلى أماكن تواجد جميع الأشخاص كما جرت بعضها بشكل شخصي حين أمكن ذلك.
جميع الأشخاص الذين قوبلوا تزيد أعمارهم عن ٢٨ عام، وقد تم توضيح غاية المقابلة وكيفية استخدامها، وقد أعطى جميع من قوبلوا موافقتهم المستنيرة وأُبلِغوا أن بإمكانهم إيقاف المقابلة في أي وقت أو رفض الإجابة على أي أسئلة لا يشعرون بالراحة في إجابتها.

لم يتلق من قوبلوا أي أجر أو مكافأة مقابل إجراء المقابلات.

لغاية التأكد من تغطية مختلف التحديات لمختلف الفئات فقد اختير الأشخاص الذين قوبلوا لغاية التقرير من خلفيات وظروف اجتماعية مختلفة.
تم استخدام أسماء وهمية في التقرير لحماية خصوصية النساء واحتراماً لرغبة العائلات مع الالتزام بإرسال المعلومات الحقيقية الكاملة لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ملخص التقرير

يُعرَّف الاختفاء القسري بموجب القانون الدولي على أنه اعتقال أو احتجاز شخص من قبل موظفي الدولة أو عملاء لها أو أشخاص أو مجموعات يتصرفون بتفويض أو دعم أو إقرار من الدولة، يعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو الكشف عن مصيره أو مكان وجوده.

قد تكون نسبة النساء المختفيات قسراً قليلة مقارنة بأعداد الرجال، إلا أنهن الأكثرية من حيث تأثرهن بتبعات الجريمة.

يظهر تحليل المقابلات البعد الجنساني لقضية الإخفاء القسري وكيف يؤثر على النساء بشكل مختلف، إذ يرهقهن نفسياً واقتصادياً واجتماعياً، كاستمرار لدورة العنف المتجذر أساسا بسبب اللامساواة بين الجنسين والظلم الاجتماعي السائد في المجتمع السوري.

تجمع النساء من ذوي الضحايا اللواتي تمت مقابلتهن، لغرض هذا التقرير، على أن معرفة حقيقة ما جرى لأحبتهن مطلب أساسي، ولا يمكن بأي شكل التنازل عنه. إنهن يردن معرفة إن كان أقاربهن أمواتاً أم أحياءً أم سجناءً في مكان ما، ليس فقط لكل الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الموجبة بل أيضا بسبب العبء العاطفي الذي يثقل كاهلهن. كما يتحملن في رحلة البحث أخطاراً جسيمة ويضطررن للالتقاء مع الوسطاء في أماكن خطرة، ويتواصلن مع متنفذين أو ممن يدعون القدرة على المساعدة دون أية ضمانات ما يجعلهن أنفسهن عرضة لمختلف الانتهاكات دون فائدة.

يبرز تحليل المقابلات المعاناة النفسية الرهيبة التي تتعرض لها العائلات وخصوصاً النساء نتيجة الفقد وتجرع ألم الانتظار لسنوات دون الوصول لأية معلومة عن مكان ومصير أحبتهم، ومع ذلك لم تتلق أي من العائلات دعماً نفسياً من قبل جهات متخصصة تمكنهم من تجاوز الصدمات النفسية والتعاطي معها، بما في ذلك الأطفال الذين شهدوا أيضاً انتهاكات جسيمة يصعب التخلص من آثارها حتى بعد سنوات.

يظهر تحليل المقابلات العلاقة الوطيدة بين الاختفاء القسري باعتباره انتهاكاً للحقوق المدنية والسياسية من جهة، ومن جهة أخرى انتهاكاً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكيف أن حماية الأولى هي أمر أساسي من أجل التمتع بالثانية والعكس صحيح.

وقد عانت أغلب الأسر التي تمت مقابلتها، بالذات تلك المقيمة في الداخل السوري، من أوضاع اقتصادية مزرية، إذ أن قسماً كبيراً من المختفين، بما فيهم النساء كانوا هم المعيلون لأسرهم. واضطرت

بعدها نساء العائلة، على الرغم من الوصم والعزل الاجتماعي والحزن وقلة الخبرة أحيانا، لتحمل مسؤولية إعالة أنفسهن وأسرهن. إضافة لتحمل الأعباء المادية التي يتطلبها البحث عن الشخص المفقود وقد دفعت النساء معظم مدخراتها بما فيها خاتم الزواج في سبيل الحصول على معلومة، وكن عرضة للابتزاز المادي والاحتيال في ظل أزمة اقتصادية غير مسبوقة شهدتها البلاد، وقد توقفت بعض الأسر عن البحث لحين تحسن وضعها المادي.

ترهق الأعباء القانونية والعقبات الإدارية المعقدة جميع أفراد العائلة حين ترفض اتخاذ قرار توفية الشخص المختفي دون التيقن، وهو خيار غير متاح للجميع أساساً، وهو ما يجعل التصرف بالأصول والممتلكات أو صرف الرواتب التقاعدية وتقاسم التركة أموراً شائكة ومعلقة لأجل غير معلوم.

وتخسر الأسرة إضافة للخسارة الإنسانية مواردها المالية التي كانت تمتلكها وتتأثر الزوجات والأطفال بشكل مختلف، فأزواجهن لا أحياءٌ ولا أمواتٌ وهن لا أمهات عازبات ولا أرامل ما يضعفهن اقتصادياً ويجعلهن عرضة للاستغلال. ويزيد من وطأة هذه التبعات قانون الأحوال الشخصية التمييزي، إذ تنتقل بموجبه وصاية الأولاد للأعمام وأقارب الزوج بشكل تلقائي، ما يُخضع النساء لسلطة عائلة الزوج وتهدد بالحرمان من الأطفال في حال وجود خلافات.

على الرغم من أن غالبية من قابلناهم/ن أخبروا أنهم قاموا بالتوثيق، فقد تباينت مواقف الأسر بما يتعلق بهذه العملية والجهات التي تم اللجوء إليها حسب المكان الجغرافي والقوى المسيطرة. ولا تميز بعض العائلات، الفرق بين التوثيق وحملات المناصرة المطالبة بالأشخاص المختفين/ات. وقد كشفت المقابلات عن إحباط العائلات الشديد تجاه الأمم المتحدة وهيئاتها، بالذات المهتمة بمسألة التوثيق والحصول على المعلومات، مقابل عجز هذه الجهات عن مساعدة الضحايا وتقديم الحماية والدعم لهم أو إحراز تقدم بملف المختفين/ات بعد أحد عشر عاما على النزاع.

ولعل المشهد المؤلم في الفيديو المصور من دمشق- بعد يوم واحد من إصدار العفو الرئاسي الأخير (في ٣٠ أيار ٢٠٢٢) - يعكس المفارقة، حيث ظهر الآلاف من أسر المغيبين وهم يتراكضون خلف شاحنة السجن التي تنقل ما بين عشرين - ثلاثين سجيناً على الأكثر، علهم يجدون أحبة لهم بينهم، أو على الأقل يتمكنون من سؤال الناجين عنهم.

التحديات التي تواجهها الأسر

تحدثت العائلات عن مجموعة من التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية وغيرها من العقبات، التي تواجهها في رحلة بحثها عن المختفين/ات. وتختلف هذه التحديات تبعاً لمناطق تواجدهم والجهات العسكرية المسيطرة والخط السياسي للعائلة، بالإضافة للظروف العائلية والشخصية التي تعيشها كل عائلة.

التحديات الأمنية

في مناطق سيطرة النظام السوري

يخشى أفراد العائلات من مراجعة السلطات الحكومية أو تقديم شكوى وحتى مجرد مراجعة الشرطة العسكرية، بسبب الخوف من الملاحقة الأمنية. وتتحمل نساء العائلة عبء المراجعة والسفر لهذه الغاية، تعرض أخ هبة (المختفية قسراً منذ ٢٠١٣)، وعدد آخر من أفراد أسرتها الى الاعتقال لأشهر، بسبب محاولاتهم البحث والسؤال عنها، مما دفعهم للتوقف عن متابعة أمرها بعد الإفراج عنهم والنزوح لمناطق الشمال السوري.

تخشى العائلات من التعرض للملاحقة الأمنية لبقية أفراد الأسرة في حال قامت بتقديم شكاوى للأمم المتحدة أو التوثيق مع منظمات حقوقية، إذ تجرم الأجهزة الأمنية السورية التواصل مع هذه الجهات وتعتبره تخابراً مع الخارج، وغالبا ما تؤجل الأسر القيام بهذا الإجراء لحين مغادرة مكان سيطرة الحكومة السورية.

لدى جيهان (المختفية لدى الحكومة السورية منذ ٢٠١٤) عشرة أبناء تعرض أربع من بناتها وابنها للاعتقال، وقد غادروا جميعاً بعد الإفراج عنهم، ولم يبق في دمشق سوى ابنة واحدة. وعلى الرغم من عدم مبادرتها لأي تحرك للبحث عن والدتها، فقد تم استدعاؤها بعد تحدث شقيقتها المقيمة في الخارج مع جهة أممية، وحذروها في حال لم تتوقف؛ قالوا لها: «نحن (الأمن)من نحضرها وليس الأمم المتحدة».

بالمقابل تعرض شقيق يمان (المختفي منذ ٢٠١٥ لدى هيئة تحرير الشام) للاستجواب والتوقيف لمدة ٢٥ يوماً من قبل فرع المخابرات الجوية في اللاذقية بسبب لجوئه للتواصل مع أحد أفراد المعارضة في محافظة إدلب، بنية التوسط للإفراج عن شقيقه، مما جعل الزوجة تحجم عن أي مبادرة من جهتها، وفي مناسبة أخرى تم منع العائلة من التوجه إلى دمشق وتنظيم اعتصام أمام القصر الجمهوري بعد زيارة ضابط برتبة مقدم من فرع الأمن السياسي لمنزل العائلة، ومحذراً الزوجة من العواقب الكبيرة لهكذا تحرك. وقد تعرضت زوجة يمان للاحتيال من قبل أحد الضباط حين وعدها بتضمين اسم زوجها بمبادلة مرتقبة، ولم تتمكن من تقديم شكوى خشية الاعتقال.

كشفت المقابلات، ارتباط معاناة النساء أيضا بطبيعة المجتمع السوري الأبوية، فعلى مستوى السلطة والعلاقات بين أفراد العائلة يسود الظلم الاجتماعي كأحد البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وكمثال على ذلك فقد وصفت إحدى النساء، التي قمنا بمقابلتها، الضغط الذي مارسه أحد الأقارب المتنفذين على نساء العائلة، من أجل منعهم من المطالبة بالابنة المختفية أو القيام بأدنى تحرك من أجلها بحجة عدم الإضرار بمصالحه.

في حالة مي (المختفية منذ ٢٠١٣) رفض خالها، وهو عضو مجلس شعب سابق وعميد إحدى كليات جامعة دمشق، من التدخل لصالحها حتى لا يتأثر مركزه ويقال إن في عائلته معارضين للحكومة. كما منع أخته (والدة مي) الفقيرة من السؤال عنها، مهدداً إياها بحرمانها من حقها في منزل العائلة الذي تسكنه، ومن المساعدة المالية البسيطة التي يقدمها لها بعد اعتقال مي، التي كانت المعيلة للأسرة. ولدى العائلة خوف دائم من أن تتم معاقبتهم والانتقام منهم، بسبب تداول ونشر معلومات حول ابنتهم على مواقع التواصل الاجتماعي دون إرادتهم.

هرب من تبقى من عائلة الطبيب عمر (المختفي منذ ٢٠١٧) إلى الشمال السوري، ما جعل والدة زوجته (قطوف المعتقلة منذ ٢٠١٧ وكانت حينها حامل بالشهر التاسع) وحدها في مواجهة المخاطر الأمنية المحتملة. وقد اضطرت لتسفير ابنها الأكبر خوفا عليه، لتتمكن من التحرك للبحث عن ابنتها وصهرها وحفيدتها، دون أن تقلق من اعتقاله.

وحين أخذت حق رعاية حفيدتها أخيرا، كان عليها أن تخضع لتحقيق دقيق حول لماذا تريدها؟ وكيف هو شكل علاقتها بعائلة الأب في الوقت الحالي؟ ولم هي مهتمة بهذه الذرية؟ وغيرها من الأسئلة، واضطرت للتوقيع على تعهد بعدم تسفير الطفلة للخارج أو تسليمها لعائلة الأب، ولكنها لم تكن متأكدة مما إذا كانت ممنوعة من تسليمها لأمها أيضاً. هذا كان واحداً من أسباب عدم قدرتها على العودة إلى سوريا.

لم تتمكن العائلة من التواصل مع أي جهة حقوقية، بسبب الخوف الأمني، وكان يقوم بكل التواصل عم قطوف، وهو طبيب مقيم في إسبانيا. بعد الإفراج عنها كان هناك خوف من التواصل معها خشية تعرضهم للملاحقة الأمنية، لكونها بمناطق خارج سيطرة الحكومة ولم تشعر الأم بأي أمان إلا بعد خروجها من سوريا بتنسيق مع جهة تركية. حتى حين وصولها إلى الحدود اللبنانية السورية، وعلى الرغم من وجود ورقة وصاية معها، إلى أن ضابط الحدود سألها: الى أين تأخذين البنات (تريدين بيعهن؟) في هذه اللحظة وصل المسؤول التركي وخلصها من الاجابة. والى الآن، يرفض أي أحد، سواء قريب أو غريب في حمص، من استخراج أي ورقة تخصها أو تخص زوجها بسبب مخاوف أمنية.

ذكرت عدد من النساء ممن تمت مقابلتهن، أنهن تعرضن هن أو أفراد من أسرهن للضرب والتهديد والإيذاء من قبل الشبيحة وعناصر المخابرات ومداهمات للمنازل بسبب صلاتهن بالأشخاص المختفين/ات، كما تم الإفصاح عن عدة حالات ابتزاز جنسي ومحاولة اغتصاب للنساء بمقابل الوعد بتقديم معلومات عن أقاربهن المختفين/ات.

ويبقى هاجس العائلات الأكبر هو الخوف من الانتقام من الشخص المختفي/ة وتصفيته داخل السجن في حال التبليغ وتقديم شكوى.

التحديات الأمنية

في مناطق خارج سيطرة النظام والأسر في الخارج

لا تنتهي التحديات الأمنية بالخروج من مناطق النظام، وقد أشارت بعض المقابلات إلى خضوع بعض أفراد العائلة الى تحقيقات أمنية من قبل السلطات في دول الجوار بين الحين والآخر.
تم استدعاء إحدى النساء ممن ليس لهن صلة بأي نشاط لمقابلة أمنية، وتم سؤالها عن جهات لم تسمع بها من قبل تقول:» سألوني عن حزب العمال الكردستاني، وعن شخص من آل الرفاعي وأنا ما بعرف حدا، عرفت لاحقاً أنه المفتي وأن هؤلاء تنظيمات كردية.»

تتعرض النساء وخصوصاً الناشطات، اللواتي هربن من مناطق النظام إلى مناطق الشمال، حيث سيطرة الفصائل المسلحة وجبهة تحرير الشام، إلى الضغط والتهديد الأمني، ويتم استدعائهن للتحقيق ومنعهن من ممارسة النشاط، وقد تعرضت إحداهن للتهديد بالسلاح من أجل إغلاق مكتب المنظمة التي أسستها للناجيات في إحدى تلك المناطق.

تخشى العائلات الكردية المقيمة في عفرين من السؤال عن ذويهم ممن يخفيهم الجيش الوطني خوفا من اعتقالهم هم أيضا، وحتى عندما تتأكد العائلات من وجود المعتقلات في سجن محدد، تمتنع عن الذهاب لزيارة
المختفيات خوفاً من الاعتقال والتنكيل بها.

على الرغم من الأمان الذي يشعر به أفراد العائلات، التي استطاعت اللجوء إلى أوروبا أو امريكا وكندا، إلا أنهم مازالوا يشعرون بقيود كثيرة وحذر على صعيد التواصل مع باقي أفراد العائلة والأقارب المتواجدين في مناطق سيطرة النظام، للاستفسار منهم عن قضية احبائهم المختفين أو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمناصرة القضية، وذلك خوفاً من تعريضهم لمحاولات انتقام الحكومة واعتبارهم بمثابة الرهائن طالما هم تحت سلطتها.

وتتعرض هذه العائلات الى الكثير من الابتزاز المادي والعاطفي ممن يدعون أنهم وسطاء وفاعلو خير وقادرون على مدهم بالمعلومات عن أحبائهم، ولا يمكن للأسر في الخارج التأكد من خلفيات هؤلاء في الداخل وكشف كذبهم أو ارتباطهم بالنظام ويضطرون للتعاطي معهم دون إمكانية التحقق من شيء.

التحديات الاجتماعية

تتعرض العائلات ممن لديها معتقلون/ات تعسفا ومختفون/ مختفيات قسريا لدى الحكومة السورية لعزلة اجتماعية بسبب الخوف من التواصل معهم وزيارتهم، وهو ما يؤثر على استقرارهم النفسي ويشعرهم بالغربة والمرارة ويدفعهم لاتخاذ قرار الهجرة. وتتعرض بعض الأسر لاضطهاد ولوم الأقارب والأصدقاء في حال اختلاف خطهم السياسي، وتعزل النساء من الجيران وفي أحيان يتم رفض التعامل معهن من قبل أصحاب المحلات والباعة بسبب الخوف. ولاختفاء النساء تحديدا أثر إضافي على النساء والفتيات العازبات في العائلة، إذ يمتنع الرجال عن الارتباط بهن.

ذكر والد ليندا أنه كان فيما مضى يرفض عروض الزواج الكثيرة لبناته المتعلمات والجميلات وذوات السمعة الحسنة والعائلة الكبيرة والغنية، إلا أن أحداً لم يطرق بابه منذ اعتقال ابنته الكبرى وتغييبها قسريا، يقول لقد سافرت بسببهن فلا مستقبل لهن في دمشق.

تقول زوجة أحد المغيبين «أصبحت امرأة وحيدة، وفي لجوئي لم يكن وضعي القانوني واضحا، أنا لست عازبة ولا مطلقة ولا ارملة، لا أعرف ما هو وضعي الاجتماعي. أُقدر تعاطف الناس لكن يزعجني شعورهم بالشفقة تجاهي. قبل خروجي من سوريا كان زملائي وزميلاتي في العمل يتحاشونني لان زوجي معارض ومعتقل».

وتصف زوجة أحد المختفين قسراً لدى الحكومة السورية، تعرضها لعزلة اجتماعية في مغتربها، فُرضت عليها من قبل المجتمع السوري المحافظ بسبب انتمائها المختلف (الأقليات).
لقد دفع الخوف لتشريد العديد من الأسر وتفريقها، بسبب توزع أفرادها بين مناطق سيطرة النظام وخارج سيطرته، وفي المخيمات، أو دول اللجوء.
وتعاني العوائل الكردية ممن لديهم مختفون لدى الفصائل المدعومة من تركيا من العزلة، بسبب اتهام العائلة بالإرهاب ودعم قسد. وقد أدى اعتقالهم بهذا الشكل الجماعي، الى جعلهم معزولين عن محيطهم، يمتنع الناس بمن فيهم المقربون عن التواصل معهم ودعمهم معنويا أو ماديا خشية إلصاق التهمة بهم.

محمد وهو أب لثلاث نساء مختفيات، ذكر أن أبناءه الذكور يعيشون معه في مناطق سيطرة قسد المدعومة أمريكيا، بينما تعيش بناته الإناث مع أزواجهن في مناطق سيطرة الجيش الوطني المدعوم تركيا، ويقول: لقد مزقوا العائلة وفرقوها ولا يمكننا زيارة بعضنا البعض وبعد اعتقال النساء كيف سيجرؤ الرجال على زيارة شقيقاتهم حتى وإن أفرج عنهن؟

يتم لوم النساء حين يخترن أن يتزوجن بعد اختفاء أزواجهن لسنوات طويلة، أحياناً بشكل مبطن، بحجة حرمان أسرة المختفي من أولاده أو لعدم رضاهم عن خلفية الزوج الجديد وطرق تربيته لأحفادهم. سيدة واحدة فقط ذكرت أن أسرة زوجها كانت غير معارضة لزواجها بعد اختفاء ابنهم لما يزيد عن تسع سنوات، وأن الاسرة هي من طلبت منها تقديم شكوى لتطليقها منه لتتابع حياتها.

ذكرت إحدى السيدات التي غيب اثنان من أخوتها، واحد لدى الحكومة السورية وآخر لدى داعش وقتل الثلاثة الآخرون وسافر زوجها، أنها مُنعت من الذهاب لتلد عند أهلها لعدم وجود ذكر(محرم) يرافقها من المخيم وكانت السلطات المسؤولة عن المخيم تضيق بشدة على حركة النساء في المخيمات الحدودية.

التحديات النفسية

تعيش النساء من أقارب المختفيين/ات قسريا ضغوطا نفسية كبيرة، قد تدفع الى محاولات الانتحار، وقد تسبب أمراض ومشاكل صحية ذات منشأ نفسي يصعب على الأطباء تشخيصها وإيجاد حلول لها أو معالجة الآلام الحادة والتشنجات التي ترافقها. الدعم النفسي الذي يقدم في هذه الحالات، إن وجد، هو مجرد جلسات جماعية من خلال دعم فرق محلية تطوعية، بينما أشارت معظم المقابلات الى عدم الحصول على أي دعم نفسي اختصاصي.

كذلك تتعرض بعض زوجات المختفين الى ضغوط نفسية شديدة، بسبب الوضع الذي تعيش فيه، إذ لا تريد الأسرة تصديق انه متوفي. تقول احدى السيدات التي قابلناها: إنهم لا يسمحون لي بأن أصدق ذلك، على الرغم من وجود بيان وفاة من دائرة الأحوال المدنية، لعدم ثقتهم بمؤسسات الدولة وعدم وجود معلومات شفافة وواضحة حول ما حصل منذ الاعتقال.

وتستمر بعض العائلات في محاولات الضغط والمتابعة مع الفصائل الإسلامية لتضمين اسمه في المبادلات. وفي المثال السابق، كان قد تم تضمين الزوجة والأم والأخوات في مبادلات سابقة. تتابع هذه السيدة توصيف الحالة وتقول: «كل عدة أشهر يخبرونني أنهم وضعوا اسمه في المبادلات، وبعد أيام أعرف بفشل هذه المساعي، فأشعر وكأنه مات من جديد وأحزن وكأنها أول مرة أتلقى خبر وفاته، لا تنتهي دوامة الحداد عليه ولن تنتهي حتى نتأكد أنا وعائلته من مصيره.. الواحد بموت مرة وحدة مو كل كم شهر! « . تشعر هذه السيدة بالضياع حول كيفية تربيتها لأطفالها، ولا تستطيع إخبارهم أنه قد يكون متوفياً، بسبب خوفها من إعلام أسرته، وفي نفس الوقت لا تستطيع أن تجعلهم ينتظرون وهماً!

وتتابع «حين أفرج عني والتقيت ببناتي لم يستغربوا مع أنهم كانوا صغارا حين غبت، لكن حتى ابنتي التي لم ترني مذ كان عمرها أربعين يوماً، كانت تعرف بوجودي وتنتظرني لأن أمي كانت تريهم صوري وتصفني لهم وتحدثهم عني طوال الوقت، حتى لا ينسوني، لقد تمكنت من القيام بذلك لأنها تعرف أني على قيد الحياة، أما أنا فكيف بإمكاني أن أحدثهم عن والدهم وأدفعهم لانتظار شخص لا أعرف إن كان سيأتي يومٌ يلتقون به حقيقة أم أنهم خسروه إلى الأبد! أخشى من اعطائهم الأمل الكاذب لأنه سيكون مؤلما، ولا أستطيع اعلامهم انه مات، كوني غير متأكدة، أحتاج أن أصدق أنا أولا، وأن يصدق أهله ذلك، ومن ثم يمكنني أن أخبر الأطفال "أخاف أن أحرمه من دعوات بناته إذا كان عايش، بقلها لبنتي الكبيرة إذا ما طلع لا تزعلي، بتقول بس يعني هو ح يطلع ولا لأ»

سيدة أخرى، وهي زوجة لأحد المختفين قسراً، و قد كانت معتقلة قبل خروجها بإحدى المبادلات، تقول إنها تشعر بالقلق الدائم على ابنتها الصغيرة التي ولدتها خلال اعتقالها وبقيت معها ٤٠ يوماً فقط في ظروف الاحتجاز المروعة للغاية في المخابرات الجوية، حيث كانت مريضة ولونها مخيف، و الآن تشعر بأنها مختلفة عن أخواتها في كل شيء، وتحمل الحكومة و ال SOS المسؤولية, عاشت هذه الطفلة كل سنة ونصف من عمرها بمكان مختلف , سنة ونصف في

قرى الأطفال SOS , سنة ونصف عند جدتها , سنة ونصف بتركيا، فكيف يمكن لطفلة أن تنمو بشكل طبيعي في ظروف غير طبيعية!
وتتابع، « ينقص هذه الطفلة حنان لكن ممن سوف تعوض هذا الحنان؟ فلدى الأم مشاكل في النوم وتدخن بشراهة شديدة مع ذلك أخبرها الأخصائي أنه لا يمكنه مساعدتها وهي موافقة على كلامه».
تقول: «نعم ليس لدي مشكلة سوى هذا الظلم في العالم لو ينتهي لانتهت كل مشاكلي! أنا لن أنسى أبدا أنهم اعتقلوا ابنتي سنة ونصف.. أبدا لن أنسى.. أستطيع أن أسامح على سجني وسجن زوجي لكنني لن أسامح عما حصل مع ابنتي. »

أم قطوف التي اعتقلت لـ ٣ سنوات، ولا يزال زوجها قيد الاختفاء القسري إلى يومنا هذا أيضا تأثرت بشكل كبير بسبب الضغط الهائل الذي تحملته في متابعة وضع ابنتها وصهرها وتربية أحفادها وتقول قطوف عنها: أمي لا تشبه أمي التي أعرفها، لم تعد تبتسم ولم تعد السيدة المثالية الصيدلانية النشيطة، التي تقوم بعملها خارج المنزل وداخله على أكمل وجه، وتجد الوقت للمشاركة بالمناسبات والزيارات الاجتماعية. بعد اعتقالي لم تعد كما هي، ولم تعد تشارك بأي شيء، وتشعر كل الوقت انها على عداء مع الفرح، عدا عن تحملها عبء تربية الأطفال فقد كانت حزينة لضياع مستقبل الأسرة وإجبارها على تغيير خططها المستقبلية في وقت متأخر من العمر!

تفوق معاناة أمهات المختفين كل وصف ممكن، ذكر ابن خال مي أن أمها بقيت لسنوات في حالة صدمة وبانتظار تصحيح خطأ اعتقال ابنتها، التي لا نشاط لها ولا صوت، وكانت تتوسل شقيقها (صاحب السلطة والمال) بشكل متكرر لمساعدتها دون جدوى، وقد مرضت من القهر والخذلان وماتت إذ لم تكن قادرة على القيام بشيء حيال اختفائها.
وبعد وفاة الأم تدهورت صحة الأب النفسية والجسدية ودخل باكتئاب حاد منعه من القيام بأي شيء عدا التدخين.

سيدة أخرى وهي أم لأحد المختفين منذ ٢٠١٣ ولغاية اليوم ترفض أن تلتحف في فصل الشتاء، إذ لا يطاوعها قلب الأم أن تشعر بالدفء، بينما لا تعرف ان كان ابنها متدثراً أم لا.

أم دنيا المختفية منذ ٢٠١٨، تتحدث بحرقة بالغة عن ابنتها، وخصوصاً أن آخر خبر وصلها عن ابنتها، أنها بحالة نفسية سيئة جداً ومدمرة بسبب بقائها محتجزة، مع أنه من المفترض أن المحكمة أخلت سبيلها منذ ٢٠١٧ ولكنها مرتهنة لصالح مبادلة لا تتم ولا تعرف شيئا عن أطفالها طوال ٥ سنوات.
وكذلك وضع الام النفسي سيء، بسبب خساراتها الكبيرة، فهي لم تخسر ابنتها فقط، بل ابنها الوحيد وصهرها ايضاً. ويقع على عاتقها عبء تربية طفلين وتعويضهم عن الأم والأب، كما خسرت مدينتها وبيتها واستقرارها وعائلتها التي تخشى التواصل معها بسبب تواجدها في منطقة يسيطر عليها فصيل إسلامي متطرف، وتشعر بالتهميش واللا انتماء والإقصاء حتى من القيام بدور في البحث عن ابنتها ما يجعلها حزينة للغاية.

تشعر خديجة بالأسى وتأنيب الضمير، فبعد معاناة طويلة للبحث عن أختها الصغرى دون جدوى قررت الانتقال إلى فرنسا، لكن باريس مدينة أختها المهندسة والشاعرة المفضلة والتي كانت تحلم بالسفر إليها ما يجعلها في بؤس دائم.

كنتُ ملك الموت الذي يحمل الخبر التعيس للعائلة هكذا وصفت يارا شعورها، إذ كانت الناشطة الاعلامية التي تنقل أخبار الحرب، ولم تتوقع أنها ستضطر لإخبار عائلتها بفقدان خامس ابن لهم. انهار الأخ الأكبر والوحيد الذي بقي حياً، واستسلم لحزنه بشكل كامل، حتى أنه تخلى عن أسرته، تخلى عن القضية ولم يستطع المشاركة بأي نشاط، ويرفض الاستعانة بمختصين. وكان على نساء العائلة (يارا البنت الوحيدة ووالدتها) تهدئة الرجال والتخفيف من تبعات الانهيار، وتحمل أعباء الأسرة وأسر أخوتها الخمسة الذين استشهدوا، وقد توقفت عن جزء مهم من نشاطها في توثيق ما يحصل من انتهاكات بحق النساء في المخيم، نتيجة الضغط النفسي الشديد واحباطها من الجدوى.

وتشعر بالكثير من الإحباط بسبب سوء العمل على ملف المغيبين والمشهد السياسي المحبط عموما وبرغم صوتها العالي وتمكنها من الوصول والتحدث عن مأساة الأسرة، إلا أنها تتحمل الأعباء النفسية بصمت، وتمتنع عن طلب المساعدة، خشية اتهامها باستغلال وصولها لمنافع شخصية. وتشعر أن هناك قيودا توضع على قصصها فهي ترغب بالتحدث بعفوية عن جمال أخوتها وتدليلهم لها وليس ما يحب الاعلام سماعه **أحب أن أتحدث عنهم عن حياتهم وذكرياتنا وكيف كنا نقضي أوقاتنا.**

إن أشد ما يزعج العائلة نفسياً، هو عدم القدرة على التعايش مع فكرة، أن رفضهم النزوح بانتظار عودة الأخ المفقود، وانتظارهم الحصول على معلومة عن مصيره، قد تسبب بخسارة الأخوة الأربعة في الوقت الذي كان فيه متوفياً.

يعاني كل من تمت مقابلتهم في هذا التقرير من القلق الشديد على مصير المختفين، و من عوارض اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD, post traumatic stress disorder) والتي تتضمن الكوابيس، و استعادة ذكريات أحداث الصدمة، ونوبات الذعر، والشعور بالذنب، فهم لا يعلمون إن كانوا قد فعلوا كل ما يستطيعون القيام به من أجل ذويهم المختفين، أو إن كانوا قد تسببوا لهم بأي ضرر من خلال ما فعلوه من أجلهم. كما يشعرون بالتأهب الدائم واضطرابات النوم، وذلك بسبب التجربة المرعبة التي مروا بها بعد حادثة الاختفاء القسري، أو الحدث الذي مروا به أثناء الحرب وما شهدوه من إعدامات وتعذيب، واضطهاد، والاعتقال الذي طال بعضهم أيضا أثناء متابعتهم لقضايا ذويهم، أو حالات الابتزاز الجنسي.

كما يعاني الأطفال من الفقدان العاطفي لذويهم المختفين، وهو ما قد يتسبب لهم باضطرابات بالنمو النفسي والمعرفي، ان لم يتلقوا الدعم النفسي المناسب بالذات وأغلبهم شهدوا اعتقال وإخفاء من فقدوا بطرق وحشية للغاية، ويعاني الجميع من المرارة وخيبة الأمل والشعور باليأس.

التحديات الاقتصادية

تسبب غياب المعيل في كثير من الحالات بضغط اقتصادي كبير على العوائل، وخصوصا على النساء المعيلات لعوائلهن. كما تسبب الحجز على أموال العائلة في بعض الأحيان في تغيير ظروف العائلة المادية، ووضعها تحت ظروف اقتصادية صعبة، خاصة وأن تلك العوائل تعرضت للابتزاز من قبل أشخاص متنفذين في النظام واضطرارهم لدفع رشاوي، على أمل الوصول لمعلومات عن المختفين والمختفيات، أو التمكن من زيارتهم.

كما تعرض آخرون لابتزاز من سماسرة وشخصيات متنفذة لدى أطراف متعددة، من أجل وضع أسماء المختفين قسريا ضمن قوائم التبادل، بالإضافة لأجور المحامين الذين قاموا بدفع مبالغ لهم، على الرغم من عوزهم المالي، من أجل الحصول على معلومات، غالباً لم تكن موثوقة. كما تعرضت النساء المعيلات لمحاولات استغلال ومساومة، من أجل تلبية احتياجات العائلة المادية، من قبل الرجال، بسبب الظروف التي تعيشها تلك النسوة والعوز المادي.

ومثال على ذلك حالة وليد، حيث تمت مصادرة أملاك العائلة، والحجز على كل ما يخصها، حتى أنهم قاموا بمصادرة ديون شركة العائلة عند الناس. وبهذا تحولت العائلة من عائلة غنية إلى معدمة. قدم الأخ خيلاً عربياً أصيلاً كرشوة لمسؤول الأمن القومي في مقابل الإفراج عن عليا التي كانت معتقلة أيضا، وهي زوجة وليد وأخواته المعتقلات أيضاً. وكان يعتقد أن الأمر مضمون لدرجة أنهم أخبروهم أنه سيفرج عنهم بعد ٣٠ يوم، فقاموا بتوزيع أشيائهن وملابسهن على باقي المعتقلات (قد تكون أشياء بسيطة لكنها كل ثروتهن وما يملكن في ذلك المكان) وحين لم يفرج عنهن مرضت عليا مرضا شديدا وكادت أن تموت كمدا بسبب خيبة الأمل.

كان لعائلة الزوجة نصيب من الخسائر المادية أيضاً، بسبب اعتقال وليد وزوجته عليا، فعائلة عليا هي التي تكفلت ببناتهم، بالإضافة لدفع عدة آلاف من الدولارات، بشكل متفرق، في محاولات كانت جميعها فاشلة، سواء للإفراج عنهم أو أقله لنقل الزوجة من سجن عدرا المركزي لسجن حمص لتخفيف عبء السفر. وقد اضطرت أم عليا للبحث عن أهالي معتقلين في مدينتها يرغبون بزيارة أبنائهم في دمشق، لمشاركتهم أجرة التاكسي! لدى عليا أيضا أخ يعاني من autism و Asperger syndrome وقد كانت والدتها وهي صيدلانية و مثقفة تهتم به، وكان يذهب لجمعية الربيع، وهي جمعية خاصة بمرضى التوحد، لكن بعد اعتقال وليد وزوجته عليا، لم تعد تستطيع تحمل تكاليف الجمعية المرتفعة كونها ترعى بنات ابنتها وصهرها المختفي، وهو ما يعد خسارة إضافية كبيرة، إذ أنه كان من الأطفال القلائل من المصابين بالتوحد في سوريا، الذين يندمجون في مدرسة عادية، نظرا للاهتمام الكبير به من قبل الأم. وكان قد وصل للمرحلة الاعدادية حين اعتقال وليد وزوجته عليا، حيث توقف عندها عن الذهاب للمراكز المختصة، لكونه يحتاج إلى مدرسين خاصين ليتابع تعليمه نظرا لوضعه الخاص.

بعد الإفراج عن عليا ووصولها للشمال، كانت مضطرة لتسكن مع عائلة زوجها، ومع ذلك لم يترك لها والد زوجها أكثر من أسبوع لترتاح، وأرسلها للعمل لدى احدى المنظمات، لعدم قدرته على تحمل مصروفها. بعد عدة أشهر غادرت سوريا، ما جعلها تتحمل كل الأعباء، ومع ذلك تعتبر عليا محظوظة للغاية، لحصولها على مساعدة مهمة من جهة تركية قامت بتأمين لم شملها مع بناتها وأمها وإحضارهن من سوريا. كما استخرجت لها بطاقة الكيمليك، وهذه أشياء ترهق عادة النساء في مثل وضعها. تعمل عليا الآن في وظيفتين لتضمن استقلالها المادي.

وكانت عليا قد ردت بانفعال حين قمنا بسؤالها عن اضطرارها للعمل وعلقت:» اضطريت ؟ الله يسامحه اللي كان يخاف تبين شعرة مني.. لو يعرف الذل الي تعرضت له بسببه. بتعرفي كيف الرجال يتهافتوا لما يشوفوا امرأة مكسورة لوحدها؟ ما بقدر حتى اسأل عن شيء مو اطلبه إلا وما بتفاجأ بإنه في شي بمقابلة حفظت ترتيب الأمور.. يحضرون هدية للبنات ومن ثم هدية غالية لي لجبر الخاطر ثم عرض زواج بالسر وهكذا..»

وعلى الرغم من سوء الأوضاع المعيشية للعوائل التي قابلناها ممن يقطن بعض افرادها في المخيمات بالشمال السوري، الا أنهم كانوا وعلى مضض يحاولون مساعدة بقية افراد العائلة داخل مناطق النظام حيث يعيشون في عوز شديد على الرغم من عوزهم هم أيضاً.

أهل دنيا المختفية منذ ٢٠١٨ من عائلة ميسورة، خسرت كل شيء حين اعتقلت دنيا مع زوجها إذ اضطروا للهروب بملابسهم فقط، وتركوا وراءهم منزلين ومزرعة وتجارة زوجها، ولا يمكنهم التصرف بها ولا تأجيرها أو بيعها ولا أي شيء، وقد تم الاستيلاء على منزل دنيا، وطرد أم زوجها منه وإغلاق المنزل وتشميعه ومنع أحد من الدخول إليه. وتعيش العائلة حاليا بمنزل مؤجر في مناطق سيطرة جبهة تحرير الشام. وتقول: إن وصلتنا سلة إغاثية نكون من المحظوظين، فمناطق الجبهة من المغضوب عليها من قبل المنظمات الإغاثية. وعلى الرغم من أن الزوج دون عمل، إلا أن الأم مصرة ألا تحرم أطفال ابنتها من الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة، وتعويضهم عن فقدان أمهم وأبيهم، وهذا جعل صحتها تتدهور مبكرا، بسبب التعب الشديد في تربيتهم. وقد طلب أحد الأشخاص مبلغ ١٨ ألف دولار مقابل الإفراج عن دنيا، وهو مبلغ يفوق طاقتهم بكثير ومع ذلك قاموا بجمع المبلغ من التبرعات إلا أن الشخص لم يوفِ بوعده.

يقف عدم تثبيت الوضع القانوني للزوج، عائقاً أمام استفادة النساء المعيلات من بعض العوائد المالية، التي تتعلق بالميراث، أو تحريك الاملاك، او من الاستفادة من المزايا والمعونات التي تمنحها بعض دول إعادة التوطين للام الوحيدة.

الاحتياجات المتعلقة بعوائل المختفين والمختفيات

معرفة مصير المختفين والمختفيات

تتصدر الحاجة لمعرفة مصير المختفين والمختفيات قسريا بشكل قانوني رسمي وموثق من الجهة المسؤولة عن الاختفاء قائمة الأولويات لدى كل من قمنا بمقابلتهم. وهو ما يمكن أن يحدث فرقا حقيقيا في إنهاء المرحلة الكارثية التي يعيشها ذوي المختفين/ات، سواء بإطلاق سراحهم وعودة أحبائهم إليهم أو بالاطمئنان على وجودهم في سجن ما، أو إثبات واقعة الوفاة وتسليم الجثة لعائلته وإعطائها كافة التفاصيل المتعلقة بظروف الوفاة.

توفير معلومات حول أماكن احتجاز الأطفال أو أماكن رعايتهم وامكانية تعقب أثر الأطفال المفقودين لإنهاء مسلسل الرعب هذا، ولا يخفف من معاناة أسرة فقدت أطفالاً سوى الإفراج عنهم.

الدعم القانوني

تحتاج العائلات إلى كل المساعدة في توضيح وضعها القانوني، كما تحتاج الدعم في الحصول على الوثائق والأوراق الرسمية التي يصعب الاستمرار في الحياة من دونها كجوازات السفر والشهادات الجامعية الأصلية وشهادات الوفاة التي يكلف الحصول عليها من سوريا أموالا كثيرة، ليس لهم القدرة على تحملها غالباً. وأشارت المقابلات إلى وجود حاجة ماسة لنشر الوعي بالخطوات المناسبة للتبليغ عن اختفاء الأشخاص لدى الهيئات الدولية وحماية أفراد الأسرة من الأعمال الانتقامية والاستغلال داخل سوريا وخارجها، ومعرفة وسائل واضحة تمكن الأسر من متابعة قضية المختفين وبالأخص الأطفال.

الدعم الاقتصادي

تحتاج الكثير من العائلات والنساء المعيلات لأسرهن في داخل سوريا تحديداً الى دعم اقتصادي لتتمكن من تلبية احتياجات عائلتها المعيشية، سواء من خلال توفير فرص عمل كريمة ومجزية، تحميها مما تتعرض له من استغلال، أو من خلال تقديم معونات منتظمة تكفي احتياجاتهن المعيشية، أو إنشاء صندوق لدعم أطفال المفقودين، ريثما يتم توفير فرصة عمل. وقد عبرت النساء بالداخل عن تفضيلهن العمل في مشاريع إنتاجية تؤمن لهن ولعائلاتهن الاكتفاء المالي الذي يغنيهن عن الذل الذي يشعرن به حين يتلقين السلل الغذائية وبعض المعونات الضعيفة.

إن سوء الحالة الاقتصادية يساهم بشكل كبير بسوء الحالة النفسية لتلك العوائل وبشكل أكبر على النساء، فانعدام الحاجات الأساسية والاستقرار أو صعوبة الحصول عليها يؤثر بشكل كبير على وضعهن النفسي وعلى نمو الاطفال في تلك العوائل.

الدعم الاجتماعي

تحتاج العوائل التي تشتت عبر الهجرة واللجوء الى الدعم في لم الشمل وتقديم تسهيلات على هذا الصعيد، لكي يستعيد أفراد العائلة بعضاً من الأمان

الأسري وخصوصاً الآباء والأمهات الذين فقدوا أولادهم، مما يساعدهم على تحمل الآلام ومحاولة الاستقرار والتعافي في بيئة آمنة.
أشارت بعض العائلات إلى أهمية رفع الوعي بأساليب استغلال النساء من ذوي المختفين قسريا وتوفير الحماية الاجتماعية والقانونية لهن. وكذلك الحاجة لنشر الوعي حول أوضاع عائلات المختفين/ات التي تعاني من الوصم والعزل خصوصاً داخل سوريا.

قد يكون التعاطي مع البعد الجنساني لقضية المعتقلين من أعقد القضايا لأنه مرتبط بمنظومة ذكورية كاملة، فحتى اللوم على النساء يكون أكبر ومختلف؛ تتعرض الناشطات للوم لنشاطهن في الحراك، وتحملهم الأسرة الكبيرة ذنب التهديدات التي قد تتعرض لها العائلة، بينما لا يتعرض الذكور المعتقلين لنفس التعاطي من قبل المجتمع.

كما يتلقين اللوم من قبل الجماعات الإسلامية على انخراطهم بالحراك، وتلومهن لأنهن يأخذن فرص الرجال المقاتلين في المبادلات، في الوقت الذي تتجرع فيه النساء مرارة الانتظار لسنوات في الأفرع الأمنية نتيجة تضمين اسمائهن في هذه المبادلات دون أن يكون لهن رأي بذلك، وحين تتم المبادلة تتم المباهاة بتحرير النساء والترويج للمبادلات كانتصار لهذه الجماعات.

تحتاج العائلات للتكاتف والتضامن مع قضيتهم وتبني مطالب العائلة وإظهار الدعم وعدم التمييز بين المنتهكين!

الدعم النفسي

تحتاج جميع العوائل التي قمنا بمقابلة أفرادها الى دعم نفسي اختصاصي مجاني، مع التأكيد على أهمية ألا تكون الأمور اللوجستية المرتبطة بالحصول عليه مرهقة بحد ذاتها، بالإضافة للحاجة لتوفير الرعاية الصحية لأفراد العائلات.
إن الاعتراف المعنوي بالتضحية التي قدمتها تلك العوائل من قبل الهيئات الدولية والجهات المحلية والمجتمعية أمر هام لرحلة الشفاء النفسي لتلك العوائل، كما تبرز الحاجة للدعم الاجتماعي والذي يعد أمرا في غاية الأهمية من أجل الاستشفاء النفسي، ومن أجل إخراج تلك العوائل وخاصة النساء من العزلة التي فرضت عليهم من قبل الدوائر المحيطة والمجتمع عموما، كما سيساهم إيجابياً في صحتهم النفسية.

تقول إحدى النساء التي قابلناها « قد يكون الأوان قد فات بعد أن تعلمنا كيف نقف على أرجلنا من جديد، أنا ووالدتي التجأنا نحو الروحانية والثقافات الشرقية من أجل سلامنا الداخلي، ولكن مازلنا نتمنى ان نحصل على دعم نفسي.. ليس لنا فقط وإنما لكل العائلات وأهالي الأشخاص الذين فقدوا.»

الحاجة إلى استعادة الثقة بالمؤسسات الدولية

أشارت العديد من المقابلات إلى حاجة العائلات إلى استعادة الثقة بالمؤسسات الدولية والأممية عبر قيامها بخطوات جدية ملموسة من أجل الكشف عن مصير أحبائها.
وإلى أهمية التواصل المستمر مع العائلات وتبادل المعلومات باتجاهين وعدم الاكتفاء باعتبار العائلات مصدرا للمعلومات لا أكثر، فهم بحاجة أيضا لمعرفة ماذا نتج عن هذه المعرفة، وما هي التحركات التي تم اتخاذها، ووضعهم بصورة أية تطورات في الملف، الأمر الذي سيكون له بالغ الأثر في تقديم الدعم المعنوي لهم ويساعدهم على المقاومة.

التوصيات

- ضمان حق معرفة مصير المفقودين وبذل جهود دولية حقيقية من أجل إيجاد حل جذري لهذه القضية الانسانية.

- إنشاء آلية دولية معنية بقضية المختفين/ات قسرياً في سوريا، ومعالجة تبعاتها على الأهالي بشكل متكامل على كل الصعد القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

- حماية الأطفال الذين يولدون أثناء تعرض أمهاتهم للاختفاء القسري، وتوفير معلومات حول أماكن احتجازهم أو أماكن رعايتهم وتحديد هوياتهم وتعقب أثر الأطفال المفقودين.

- اتخاذ إجراءات جدية لإجبار الحكومة السورية على تقديم البيانات حول مصير المفقودين، واستخدام كل أدوات الضغط التي تملكها الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية، كاشتراط التزامه الجدي في هذه القضية لتقديم المساعدات الدولية مثلا.

- تبني مقاربة مرتكزة على الضحايا/الناجين في جميع خطوات بناء الآلية، والتعاون الوثيق مع روابط العائلات والضحايا/الناجين.

- ضمان حق معرفة مصير المفقودين لأهالي المختطفين عند داعش، عبر إجراء تحقيقات منظمة مع عناصر داعش المحتجزين في السجون.

- اتخاذ خطوات عاجلة لحماية المقابر الجماعية في سوريا لحماية الأدلة وحفظها.

- ضمان حق معرفة مصير المفقودين عند المجموعات المسلحة، كجيش الإسلام، عبر التحقيق مع قادته المتواجدين في تركيا ودول أخرى.

- إنشاء قاعدة بيانات دولية للمختفين/المختفيات في سوريا من قبل كل الأطراف، تضم معلومات التواصل مع الأهالي لتسهيل إجراء التحديثات وتشجيع الأهالي على توثيق حالات الاختفاء بأمان.

- الضغط على الحكومة السورية للتعاون مع الاجراءات الخاصة الأممية والرد على كل المطالبات المعلقة التي لم ترد عليها الحكومة.

- تقديم الدعم النفسي الاختصاصي المجاني لأفراد عائلات المختفين/ المختفيات، وخصوصاً للأمهات، والزوجات، والأطفال.

- تقديم الدعم الاقتصادي لعائلات المختفين، ودعم المشاريع التي توفر فرص عمل كريمة للنساء وخصوصاً المعيلات.

- العمل على تأمين مخصصات مالية منتظمة لأطفال وعائلات المختفين/ات بالذات المقيمة داخل سوريا.

- إنشاء صندوق لدعم تعليم أطفال المختفين/ات.

- توفير تسهيلات خاصة للم شمل أفراد عائلات المختفين قسراً وخصوصاً الأمهات والآباء، وعدم حصرها بالزوج أو الزوجة والأبناء دون ١٨.

- الاستفادة من خبرات المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان السوريين/ات التي تراكمت خلال ما يزيد عن أحد عشر عاما في هذا الملف، عبر الحوار المستمر.

- ايجاد آليات تواصل ومتابعة مع العوائل من قبل الجهات التي قامت بالتوثيق.

- تمويل مشاريع صغيرة للنساء من تلك العوائل لتتمكن من إعالة العائلة دون أن تتعرض للاستغلال وتقديم دعم مادي يكفي حاجات تلك العوائل.

ليس الموت أسوأ ما في الأمر..
إنه أيضاً الانتظار!

من منشورات اللوبي النسوي السوري
جميع الحقوق محفوظة. 2022 ©

اللوبي النسوي السوري
Syrian Feminist Lobby
www.syrianfeministlobby.org